المسار المستقبلي للعمل الإسلامي

الأستاذ إبراهيم غربية

نشر في كتاب

الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد

(سلسلة مشروعات ثقافية)

مركز البحوث والدراسات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، الطبعة الأولى

1421 هـ /2000م

أعيد نشره إلكترونيا في رمضان 1439 / مايو 2018

المسار المستقبلي للعمل الإسلامي

إبراهيم غرايبة(*)

ازدياد أهمية المعلومات وقيمتها يعني أن تكون قواعد البيانات ومراكز البحوث والدراسات محورًا أساساً في العمل لأجل الإحاطة بمدخلات العمل والتخطيط والقرار الصائب الراشد.

يكتسب الحديث عن الدور الحضاري المستقبلي المطلوب للأمة المسلمة أهمية كبرى.. فقد حدثت تغيرات مهمة ومؤثرة تعيد صياغة المجتمعات والدول على أسس جديدة، وهي تحولات تقتضي إعادة تكييف دور الأمة والمؤسسات والأفراد، واختبار الفرص والتحديات الجديدة.. والموضوع مهم بذاته، فهو مناسبة لمراجعة مسارات العمل الإسلامي الدعوي والنهضوي، وتقدير المكتسبات والإنجازات، ومعرفة الضعف والقوة، وتصحيح الأعمال والمشروعات، وإعادة توجيهها نحو الأهداف والأولويات الضرورية، وتجنيبها الزلل والانحراف والتكرار، وترشيد الجهود والنفقات.

لقد خطت الأمة المسلمة منذ مطلع القرن الرابع عشر الهجري خطوات كبرى في مسار النهضة والإصلاح، وتحققت إنجازات مهمة.. وهي – الأمة المسلمة – في أوائل القرن الخامس عشر تبدو أحسن حالاً بكثير منها قبل مائة سنة، وأمامها بالطبع أعمال

(*) كاتب وصحفي.. رئيس تحرير مجلة الأمة الأردنية (الأردن).

أخرى كبيرة يجب إنجازها ومراحل كثيرة يجب تخطيها بسرعة أكبر، وتواجهها مخاطر وتحديات تهددها وتضعفها.

ستحاول هذه الدراسة تقديم عرض لخريطة مسار الأمة المسلمة الإصلاحي والنهضوي بإيجاز، ثم تقدم اجتهادًا في فهم الخريطة القادمة والتحولات الجارية في الحضارة والمجتمعات، وتخلص إلى أفكار ومقترحات يراها الكاتب ضرورية لنهضة الأمة المسلمة واستعادة دورها في الشهادة على الناس وتبوء الموقع الصحيح المناسب بين الأمم.

المشهد العام للأمة المسلمة

تعرضت الأمة في القرن الماضي إلى أسوأ حالة ربما في تاريخها كله من الضعف والجهل والغزو الفكري والاحتلال العسكري، واستطاعت أن تتحرر من الاحتلال وتحقق قدرًا من الاستقلال، وانحسرت موجة الغزو الفكري، وتحققت حصوة إسلامية شاملة.

فالأمة المسلمة اليوم تبدو وقد أنجزت الكثير مما كانت تتطلع إليه قبل قرن من الزمان، ويمكن ملاحظة الكثير من شواهد التقدم التي حققتها الأمة المسلمة، فالمشروعات والمبادرات الإصلاحية التي بدأها أفراد من العلماء والمصلحين، تحولت إلى حركات إسلامية تربي مئات الآلاف من الشباب المسلم، وتجتذب إلى صفوفها كفاءات علمية مؤهلة تأهيلاً عالياً، وبثت في صفوف الأمة ومؤسساتها في كل مكان وموقع قيادات علمية واجتماعية وعامة على قدر متقدم من القوة والأمانة، ويمكن القول باطمئنان: إن موجة التشكيك بالإسلام وهوية الأمة وثقافتها قد انحسرت مهزومة.. وتمتلك الأمة من التدين والثقة بالإسلام والركون إليه والتمسك بالثقافة والهوية الإسلامية قدرًا عاليًا يؤهلها لمرحلة أخرى جديدة من الإصلاح والنهوض.

وتعبر عن الصحوة الإسلامية اليوم مؤسسات كثيرة جدًا تؤدي دورًا مهمًا في الدعوة والإصلاح، مثل المنظمات الإسلامية الدولية والمحلية، والبنوك الإسلامية، والمراكز والاتحادات والجمعيات، والروابط والجامعات، ومراكز الدراسات، والصحف والمجلات، ومحلات الأشرطة والكاسيت، واللباس الشرعي، والمساجد العامرة بالشباب، وحلقات التعليم وتحفيظ القرآن الكريم، ورحلات الحج والعمرة، ومؤسسات التنمية والإغاثة والعمل الخيري، وكفالة الأيتام والفقراء، وغير ذلك مما يصعب حصره في هذا المقام، حيث تقوم في كل دولة من العالم الإسلامي، وفي كل تجمع للمسلمين خارج دولهم مؤسسات تنتظم جهودهم وأعمالهم.

هذا التحول من الفردية إلى الجماعية والمؤسسية قدم للأمة المسلمة خبرات تنظيمية وفكرية متراكمة، نقلت الصحوة الإسلامية من التدين المجرد وأداء الشعائر والالتزام بالعبادات، إلى مبادرات ومشروعات إيجابية تفيد منها الأمة والإنسانية.

وفي مجال العمل الحكومي الرسمي يمكن ملاحظة الكثير أيضًا، فالجامعات تزيد في الدول العربية عن خمسمائة جامعة، وقد يكون للمسلمين من غير العرب مثلها، وقدمت هذه الجامعات كفاءات متعلمة ومؤهلة تجعل التعليم في المدارس والدعوة في المساجد والعمل العام يمتلك من الوعي والبصيرة وأسباب النجاح والتقدم.. وتدير وزارات الأوقاف جيشًا كبيرًا من أئمة المساجد والوعاظ والدعاة والعاملين في المجال الإسلامي، هم متفرغون لعملهم هذا، وتوفر لهم الدول أسباب المعيشة والتعليم والتدريب، وامتد العمل الإسلامي الرسمي إلى محطات الإذاعة والتلفزيون، والمدارس، والمؤسسات العسكرية والأمنية، ويدعم ذلك اتجاه التدين والصلاح في الأمة، ويوفر له كثيرًا من مستلزمات العمل ونفقاته.

ويمكن بالطبع ملاحظة الكثير من مظاهر العجز والتخلف لدى الأمة المسلمة، وهي على قدر من الكثرة والخطورة يجعل التفكير في النهضة والإصلاح، ورسم اتجاهات

العمل، وتحديد الأولويات والأهداف أمرًا في غاية الصعوبة والتعقيد، ويصدق فيها القول: «الفتق أكبر من الرتق».

فالمسلمون لم يعودوا أمة واحدة، ولكنهم دول كثيرة تتنازع أحيانًا كثيرة، وهم على درجة من التفرق والاختلاف وتضارب المصالح تجعل مؤسسة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية في حالة تدعو إلى والشفقة.

وعلى الرغم من مرور عقود طويلة على استقلال الدول الإسلامية، ورغم مواردها وإمكانياتها الطبيعية والبشرية، فإنها لا تزال في موقع متدن في سلم التنمية البشرية «انظر الجدول المرفق للتنمية البشرية في العالم الإسلامي».. ومن أكثر مؤشرات التنمية والإصلاح رعبًا هي المستويات المتدنية للتعليم، والتبعية في مجالات أساسية واستراتيجية كالغذاء والدواء، والتقنية، والأمن والدفاع، وأنماط الحياة والاستهلاك وإدارة الاستهلاك والتنمية.

المشهد المطلوب للأمة المسلمة

نحن نتحدث عن دور الأمة، وهو دور لا تغني عنه أعمال جزء من الأمة كالجماعات والحركات والحكومات والمؤسسات، ولكننا نعني مجموع الأمة التي تشكل فيها المؤسسات والأفراد جزءًا من شبكة العمل والإصلاح والتنمية، فالمطلوب ليس فقط أن تبادر المؤسسات المختلفة إلى العمل والبرامج، ولكن المطلوب ما يلي:

1- أن ننقل الأمة المسلمة بمجموعها إلى حالة جديدة من الفاعلية الحضارية والاجتماعية.. ومعيار نجاح عمل الجماعات والحكومات والمؤسسات والأفراد هو بمقدار نجاحها في التأثير في الأمة ومساعدتها على النهضة والتغيير.

2- أن تتكامل أعمال ومواقف جميع الأطراف من أفراد وحكومات ومؤسسات أهلية

ومجتمعية بحيث تتحقق شبكة من الإصلاح والعمل النهضوي، ولا تكون هذه الجهود مشتتة متعارضة متباعدة، فقد يكون مجموعة الأعمال صفرًا أو قيمة سالبة، لكنه يمكن أن يكون أضعافًا مضاعفة وكأنه حاصل ضرب وليس جمع، لأن الأعمال والمشروعات يمكن أن تتفاعل وتحقق متوالية كبيرة من الإنتاج، وقد تؤدي (وهذا الجانب المخيف) إلى متوالية عكسية سالبة من التناقض والتدمير:﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ (الكهف:104).

ولذلك فإن المحاولة في هذا المجال ستجهد أن توضح مطلبين أساسيين:

ما الحالة التي نسعى إليها ونريدها؟ وكيف تشبك الأعمال والأدوار، أي (تجعل في شبكة)، تجعلها أكثر فاعلية واقتدار وتضاعف آثارها الإيجابية ونتائجها الطيبة؟

إنه ليس ممكنًا ولا هو مطلوب أن تنهض فئة قليلة من الأمة وتعمل وحدها، وتتحمل أعباء النهضة والدعوة، في حين يقف المجموع الباقي يراقب وينظر، أو يحارب ويعوق، ولكن المطلوب تأهيل الأمة المسلمة لتحقق شروط النهضة والإصلاح وتكون قادرة على أداء دور الشهود الحضاري المطلوب منها.

من النخبوية إلى المجتمعية.. ومن الهرمية إلى الشبكية

وهكذا كما تحول العمل الإسلامي والنهضوي من عمل فردي إلى عمل مؤسسي، فإن المطلوب اليوم أن يتحول من نخبوي إلى مجتمعي، تؤديه الأمة كلها.. فالتحدي هنا يكمن في أن تقوم المؤسسات والحكومات بنقل الخبرات التي لديها إلى المجتمع كله، وأن تشاركها الأمة المسؤوليات والأدوار والأعمال، وهنا تؤدي الشبكية إلى ربط الأعمال وتنسيقها، وسد الثغرات، ودعم الحلقات الضعيفة وتقويتها.

ونشاهد اليوم لدى الأمة الكثير من المظاهر والإنجازات التي تدل على إمكانية نقل

الدعوة والإصلاح والهم العام من نخبة إسلامية في أعلى هرم الأمة إلى الأمة كلها، فالمساجد تمتلئ بالرواد من الناس الذين لا تنسق وجودهم في الصلوات والدروس جماعة ما، كما كان الأمر قبل عشرين سنة أو أكثر حين بدأت الصحوة الإسلامية بالنمو والانتشار، ولكن الإقبال على المساجد حالة مجتمعية عامة.. والأمر نفسه ينطبق على رحلات الحج والعمرة والحجاب والأشرطة (الكاسيت) والإعلام وغيرها من البرامج التي بدأت نخبوية تقوم عليها وتنسقها جماعة إسلامية منظمة فصارت حالة مجتمعية عامة.

وامتدت الصحوة الإسلامية إلى دول وأقطار ليس فيها وجود لجماعات إسلامية منظمة، كما شملت فئات من المجتمع ليس من بينها في العادة من ينتظمون في جماعات إسلامية.. ومن المشاهد الطريفة أنه في أحياء غنية في بعض المدن والعواصم العربية المسلمة يلاحظ إقبال نساء غير محجبات على المساجد للصلاة وحضور الدروس والنشاطات المسجدية.

وقامت مؤسسات استثمارية تجارية لا علاقة لها بحكومة أو جماعة مستمدة أساسًا من إقبال الناس ورغبتهم بتطبيق الشريعة الإسلامية، مثل البنوك الإسلامية، وشركات التأمين الإسلامية.

ويقابل هذه الحالة صورة أخرى مردها إلى عدم رعاية الصحوة الإسلامية وترشيدها واستثمارها على نحو إيجابي، ونعني التطرف والتدين المنقوص المشوه والإرهاب المنسوب إلى الإسلام، ولا نقلل من شأن هذه المشكلات، ولكنا نعتقد أنه يمكن تحويل هؤلاء المتدينين إلى أعمدة في الإنتاج والإصلاح والاستقرار بدلاً من استدراجهم ليكونوا أعداء لبلادهم، ومصدر إعاقة للنهوض والتنمية.

فأبناء الصحوة الإسلامية والمتدينون أغلبهم من المتعلمين والمثقفين الذين تخرجوا من الجامعات في بلادهم وفي الدول الغربية المتقدمة، هم يرون في الدعوة الإسلامية مصدر حراك للمجتمع، يصلحه وينميه، ويمتلكون رؤى برامج في الإصلاح يتحمسون لها.. فالتدين يعطي الدافع والحماس لمشروعات حياتية وتنموية تقلل كثيرًا من تكاليفها وتجعلها منسجمة مع ضمائرهم وتطلعاتهم.

إن الحكومات والمؤسسات يمكن أن تجد في الدعوة الإسلامية موردًا كبيرًا لو استثمر استثمارًا صحيحًا فإنه سيخفض كثيرًا من النفقات والجهود المبذولة، مع فاعلية ونجاح أكبر في تحقيق الأهداف، وبخاصة في مكافحة الجريمة والإدمان والتفكك الأسري، والارتقاء ببرامج العمل التطوعي، والتعليم المستمر، وتأهيل الأسر والمجتمعات المحلية وبرامج البلديات والنقابات، وغير ذلك كثير مما يمكن تفعيله والحصول على أفضل النتائج بأقل التكاليف.

الثقافة المحرك الأساس للنهوض والفاعلية

تكاد الدراسات والتقارير والمؤسسات المتخصصة بالتنمية في الغرب، مثل اليونسكو والتقرير السنوي للتنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة، ونادي روما، وتقارير أوضاع العالم، وغيرها كثير، تجمع على أن العامل الرئيس في تحقيق التنمية هو الثقافة، وتقر جميعها بفشل فلسفة التنمية من أجل الوفرة والنمو الاقتصادي.. واليوم تتبنى كثير من المؤسسات الدولية والوطنية مفهومًا جديدًا للتنمية تؤدي فيه الثقافة دورًا مهمًا ومحوريًا.. ويربط كثير من الاقتصاديين بين مؤشرات نوعية الحياة كالصحة والتغذية والتعليم وبين قيم دينية وثقافية واجتماعية تجعل هذه النتائج فعالة وتحمي هذه الإنجازات أكثر من الوفرة المالية.

والكثير من العاملين في مجال الدعوة الإسلامية يدركون هذا الأمر كما يعرفه

قطاع كبير من الناس من قبل، ولكن خطط التنمية ومشروعات التعليم والإنتاج في العالم الإسلامي ظلت تتجاهل هذ الحقيقة دون ملاحظة لعدم الجدوى والنزف المالي والخسائر الكبيرة التي رافقت هذه المشاريع.

فالنمو الاقتصادي هو أداة أو وسيلة وليس غاية.. والنظر إليه بخلاف ذلك سيؤدي إلى هدر كبير للموارد إذا لم يحقق حياة كريمة.. وقد حدثت بالفعل زيادة كبيرة في الإنتاج ووفرة الغذاء والدواء ولكن الحرمان والتخلف يشمل أكثر من أربعة أخماس البشرية، ولا يكاد يحصل على الحياة الكريمة في العالم الإسلامي أكثر من 20% من الناس، وما زالت الحروب والجريمة والتشرد تشكل مساحات واسعة في حياة الناس حتى في الدول الغنية والمتقدمة صناعيًا.

كتب المفكر الفرنسي (آلان بيرفت) تحت عنوان (ما تغفله ماديتنا الساذجة): لم أفلحت اليابان في أن تصبح بلدًا صناعيًا بمثل هذه السرعة دون أن تمتلك الموارد الخام والطاقة اللازمة للصناعة ? ولا تجد دول تعد من أغنى دول العالم بالمعادن والموارد وأوفرها ماءً وخصبًا ما تقوت به الناس وتحدث فيها مجاعات ? وكيف يحصل 375 شخصًا يعيشون في كل كيلومتر مربع في جنوب الهند على احتياجاتهم الأساسية، ولا يستطيع أربعة أشخاص يعيشون في كل كيلومتر مربع في دول أفريقية استوائية تمتلك نفس الظروف الجغرافية والطبيعية توفير الطعام واللباس؟

ويخلص بيرفت إلى أن النظر إلى الاقتصاد على أنه رأسمال ويد عاملة وعلاقات إنتاج ينطوي على سذاجة وجهل، فقد تأكد أن السمات اللامادية كالدين والدوافع المعنوية والأخلاق والثقافة تعدل من سلوك الشعوب وتحور مسار أكثر المجالات مادية كالاستثمار والإنتاج.

وتقول (أمارتيا سن) أستاذة الاقتصاد بجامعة هارفارد: التنمية الثقافية مكون أساس لا ينفصل عن التنمية بشكل عام، فإذا حرم الناس من فرصة فهم وتقوية قدراتهم الخلاقة، فإن هذا يعوق التنمية.. والثقافة تؤدي دورًا أساسيًا في تقييم الأشياء والأهداف والوسائل التي نسعى بها للعمل والإنتاج.

والسؤال الأساس هنا: ما هي الثقافة التي يجب أن توجه نحوها الجهود وتستهدف لأجل النهوض؟ وماذا تملك الأمة المسلمة من قيم ثقافية واجتماعية تصلح أساسًا للتنمية؟

إن الأمة تملك رصيدًا كبيرًا لعله يفوق ما لدى الأمم الأخرى، ولو استثمر هذا الرصيد بفعالية فسيحقق الكثير من أهداف التنمية التي أنفق الكثير لأجل الوصول إليها بلا طائل.

فالإسلام يقدم دافعًا كبيرًا على العمل والإنتاج، والمسلم الذي يسابق يوم القيامة ليزرع شجرة «**إِنْ قَامَتْ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا، فَلْيَفْعَلْ**» [1]، أو الذي يزرع ليفيد كل ما ومن حوله «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ**»[2]، لا بد أن يكون بالتأكيد إنسانًا فاعلاً منتجًا يستحي من القعود ويعتز بالعمل.

ولا يتسع المجال لعرض توجيهات الإسلام في وجوب العلم والعمل والنظافة وحماية البيئة والتعاون ومكافحة الجهل والفقر والرذيلة، ولكن يمكن في هذا لمقام تقديم أفكار ومقترحات عملية مستمدة من الثقافة الإسلامية في التنمية تصلح أساسًا للنهوض، ويمكن أن نسعى لتحقيقها. وهي أمثلة لا تشمل بالضرورة كل ما هو

(1) أخرجه أحمد.
(2) أخرجه البخاري.

مطلوب وممكن:

■ **المشاركة في التنمية:**

يتوقع أن تكون مشروعات وبرامج المشاركة هي البديل الأفضل في المستقبل بعد انتهاء مرحلة دولة الرفاه، حيث تتخلى الحكومات والدول في جميع أنحاء العالم عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وتوقف ظاهرة «الدولة رب العمل الأكبر»، حيث يصل عدد المواطنين الذين يعتمدون على الدولة في بعض الأحيان إلى حوالي النصف إلى الثلثين.. وأدت العولمة والخصخصة في المقابل إلى انهيار مستوى الخدمات الأساسية التي كان يحصل عليها معظم المواطنين وبخاصة الطبقات الوسطى والفقيرة في المجتمع.

البديل المقترح في هذه الحالة إقامة مشروعات وبرامج ومؤسسات توفر الخدمات الأساسية المطلوبة من صحة وتعليم وضمان اجتماعي وسكن.. ليست استثمارية تقوم عليها شركات بهدف الربح، وليست حكومية أو خيرية تقدم مجانًا، أو تتحمل المؤسسات القائمة عليها خسائر باهظة.

والفكرة ليست جديدة ولا بدعًا في التاريخ والجغرافيا، فقد طبقت بنجاح في أماكن وأزمنة متعددة، ولكن المطلوب أو المتوقع أن تنتشر وتتوسع حتى تكون القاعدة الأساسية لخدمة الناس وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

ويتعاون الناس في مثل هذه المشروعات بإقامة مؤسسات ونقابات وجمعيات يوفرون إيراداتها المالية، وتقدم لهم الحكومة التسهيلات والمعونات التي لا ترهقها، مثل: الأرض، والإعفاءات الضريبية، وإيصال الخدمات الحكومية، وإصدار تشريعات توسع صلاحيات وموارد هذه المؤسسات كالبلديات والنقابات والجمعيات التعاونية

والمؤسسات غير الربحية، ولا يقصد بهذه الأخيرة الجمعيات الخيرية.

ومن الأمور المهمة التي يجب أخذها بالاعتبار في نجاح هذه المشروعات، الدافعية والقناعة والثقافة التي توجه الناس نحو هذه البرامج والمشروعات وتنجحها.. وبالطبع فإن مشروعات يشارك الناس في التخطيط والتفكير لها وفي تمويلها وإدارتها سيكونون جميعًا حريصين على إنجاحها وتفعيلها.. وقد ثبت بالفعل أن من أسباب فشل المشروعات والمؤسسات الحكومية ضعف ثقافة «المال العام»، التي ترى المرافق العامة شيئًا مقدسًا يجب احترامه والمحافظة عليه، بل إن الثقافة العربية تكاد تكون عكسية، فالناس في كثير من البلاد العربية يجدون أن الأصل في المال والوظائف العامة هو الاستباحة، ومن العيب أمام الأقارب والأهل عدم تسخير الفرص العامة لخدمتهم.

الثقافة العربية والإسلامية أكثر انسجامًا وميلاً مع مشروعات المشاركة منها على الخيارين الآخرين، الحكومة أو القطاع الخاص، ويمكن أن تكون هذه المشروعات أكثر فاعلية ونجاحًا، وقد أقيمت في الأردن «صناديق ادخار»، وهي مؤسسات موازية طوعية أقامتها جمعيات الموظفين والنقابات توازي مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية.. وتؤدي هذه المؤسسات الطوعية نفس خدمات الضمان الاجتماعي «التقاعد، والتعويض، والتأمين الصحي».

وإذا كان المثل الصيني يقول: لا تعطه سمكة ولكن أعطه صنارة ليصيد سمكًا، فإن الهدي النبوي يقول: لا تعطه سمكة ولا صنارة ولكن علمه كيف يصنع صنارته ويدبر معيشته، فقد جاء إلى الرسول ﷺ سائل يطلب مالاً ورآه الرسول ﷺ قويًا مقتدرًا، فسأله إن كان عنده شيء من المال والمتاع، فجمعه وباعه للناس بدرهمين، وقال له أنفق درهمًا على نفسك واشتر بالآخر فأسًا واحتطب به، ورجع إليه بعد حين فقال للرسول ﷺ لقد بارك الله فيما أرشدتني إليه.. ووجد عنده مالاً ومتاعًا

يكفيه.. فالرسول ﷺ لم يقدم له حتى الفأس ليعمل بها ولكنه قدم له «الخبرة والتنظيم» ليفعّل موارده ويلتفت إلى ما يمكن تحقيقه.

وقد شاركت بنفسي في مشروعين، أحدهما نجح تمامًا والآخر فشل تمامًا، والسبب في الحالتين هو المشاركة والقناعة، فقد بادرت بالتعاون مع هيئة خيرية لإقامة مشروع لتطوير مصادر الري في إحدى القرى، حيث كانت مياه الينابيع تتسرب في الوادي بلا فائدة كبيرة، واقترحنا إقامة مشروع لنقل المياه في قناة أسمنتية على جانبي الوادي لتصل إلى السهول والمناطق التي يمكن زراعتها، وأن يتحمل الأهالي ثلث التكاليف، والهيئة الخيرية الثلثين.

عندما أعددت دراسة المشروع وقدمتها للمتبرع توقعت أن تزداد مساحة الأراضي الزراعية بنسبة 60-75% كنت أشعر أنني أبالغ في التقدير، ولكني أملت أن تشجع هذه المبالغة الممول، ولكن المفاجأة كانت أن نسبة الزيادة في الأراضي الزراعية كانت أكثر من خمسة أضعاف (500%)، فقد نفر الأهالي بعد إقامة المشروع إلى زراعة أراضٍ كثيرة لم تكن تزرع أبدًا، ولم تكن ابتداءً تحسب أنها أراض زراعية، ولكن قناعات وهمًا جديدة تكونت لدى الناس وهم يبنون المشروع بأنفسهم، حيث طلب متعهد تجاري أكثر من خمسة أضعاف المبلغ المتوفر، ولكن عندما بني المشروع بخبرات الناس المحلية وبالمكافأة أيضًا وليس تطوعًا، فقد أقيم المشروع وأمكن توفير مبلغ لإقامة حفل غداء للأهالي حضره وزير التنمية الاجتماعية.. واليوم بعد ست سنوات من المشروع، فإن الوادي الذي لم تكن فيه شجرة واحدة زرعت فيه أكثر من عشرة آلاف شجرة زيتون وفاكهة وأشجار حرجية.

وقد شجعنا هذا النجاح على المبادرة بإقامة مشروع آخر لتربية المواشي، وقدمت

مؤسسة بريطانية معظم تكاليف المشروع، ولكن لأن الأهالي لم يكونوا في الحقيقة يريدون إقامة المشروع، وإنما الحصول على المبلغ المخصص ثم تصفية المشروع والحصول على ثمنه نقدًا، فقد نفقت معظم المواشي وبيع المتبقي منها بأسعار بخسة بسبب الظروف البائسة للمشروع، ولم تستطع الجمعية التي تدير المشروع أن تسترد حتى الجزء الذي ساهمت به في المشروع.

■ **التنمية بالعودة إلى الأصول:**

تتكون اتجاهات جديدة في أوساط ومنظمات دولية مفادها أن التنمية وتحقيق الاحتياجات الأساسية والمحافظة على البيئة وحماية الكرة الأرضية يمكن تحقيقها بالوسائل البسيطة التي استخدمها الناس وعرفتها الحضارات القديمة.. وهذه الاتجاهات آخذة بالتتالي والانتشار وتلاقي احترام كثير من الحكومات والجامعات والمؤسسات نفسها التي عملت على استخدام التقنيات الحديثة وتطوير المشروعات الكبيرة.. ثم اكتشفت أن هذا الأسلوب في العمل والإنشاء رافقه ضرائب كبيرة أهمها موارد الأرض والإضرار بالبيئة دون رفع مستوى المعيشة للشعوب وبخاصة في دول العالم الثالث.

وعقدت مؤتمرات علمية لاستخدام الأعشاب في العلاج بدلاً من العقاقير الكيماوية، ورعت الأمم المتحدة مشروعات عدة للإسكان والطب التقليدي، وتعمل منظمة الأغذية الزراعية (الفاو) على تشجيع مشروعات غذائية قائمة على استخدام الموارد المتاحة بعدما تحول اتجاه سكان العالم إلى نمط موحد من العادات الغذائية يعتمد على أنواع محدودة من الغذاء لا تستطيع جميع البيئات توفيرها.. فدول شرق آسيا التي لا تعرف القمح أصبحت تستخدم الخبز بدلاً من أو مع الأرز، وتضطر لاستيراده، ومن ثم الضغط على مناطق إنتاج القمح.. ودول الشرق الأوسط التي كانت تعتمد

على القمح ولا تعرف الأرز أصبح القمح فيها طعامًا أساسيًا لا يمكن الاستغناء عنه.

ويتزايد الإقبال في دول الغرب على المنتجات الزراعية التي لا تستخدم المبيدات، وثمة اتجاهات لمقاطعة كل منتج يؤدي تصنيعه إلى الإضرار بالبيئة أو الكائنات الحية.

تقرير أوضاع العالم الصادر عن مؤسسة «وورلد ووتش» يعرض معلومات وتصورات مفاجئة، فقد لاحظ الخبراء الذين اهتموا بالشعوب الأصلية التي لا زالت تعيش حياة بأنماط وموارد هي نفسها منذ آلاف السنين أن هذه الشعوب تمتلك خبرات ومعلومات غير مدونة في الحفاظ على البيئة والموارد تفوق ما هو مدون ومدروس في مراكز الأبحاث حتى الآن.. وقد ارتبط التدهور البيئي بانحسار هذه الشعوب أو تذويبها في الحضارة الحديثة.. ووجدت منظمات حماية البيئة بعد جهود ونفقات كبيرة بذلتها لحماية البيئة والحيوانات والطيور المنقرضة، أن أفضل وسيلة للحماية –دون تكاليف تذكر – هي في تفويض إدارتها وتنميتها للشعوب الأصلية في تلك المناطق، وهذا ما حدث بالفعل في مناطق كثيرة في غابات أفريقيا وغابات الأمازون وأمريكا الوسطى.

يقول العالم الأنثروبولوجي الكولومبي «مارتن فون هيلديبراد»: «إن الفرق بين الهنود الحمر والسكان الأوروبيين، أن الهنود يريدون أن يتركوا الغابات لأطفالهم ولكن الأوروبيين يريدون أن يتركوا مالاً لأطفالهم»، وهو يشير بذلك إلى نمط حياة الهنود المرتبط بالمحافظة على الغابة باعتبارها مصدر الحياة.

وغالبًا ما يعجز المختصون الذين درسوا العلوم الغربية عن إدراك المعلومات البيئية التي يعرفها السكان الأصليون بسبب الأساليب الثقافية التي يسجل هؤلاء السكان من خلالها معلوماتهم وأساليب تناقلها.. فأنماط الحياة التي تطورت عبر أجيال كثيرة لا يمكن

أن تزدهر إلا من خلال ترجمة المحافظة على البيئة إلى مجموعة من الممارسات والمعتقدات والمحرمات التي يتوارثها الآباء عن الأجداد.

وتقوم قبائل (السوكوما) جنوب بحيرة فكتوريا بتدوير عملية الرعي في دورة تتراوح بين 30- 50 سنة.. وتنقل قبائل الزغاوي في النيجر جمالها وأغنامها إلى مراعي الصحراء الكبرى أثناء الفصل الماطر في ممرات مستقلة متوازية، تاركة بذلك أشرطة أرضية بدون رعي لاستخدامها في طريق العودة.

وصمم السكان في إيران وأفغانستان نظامًا للري يعتمد على الجاذبية ويزود الجبال والسهول بالمياه من خلال حفريات معقدة تخدم قرونًا طويلة.

وفي المقابل يمكن رصد كثير من الأضرار غير المنظورة لمشروعات الاقتصاد النقدي والتقنيات الحديثة، بل إن منظمات دولية مثل نادي روما حذرت من مشروعات السدود الكبيرة التي تتسبب بأضرار فادحة لم يحسب لها حساب عند التخطيط لهذه المشاريع، فقد أدت هذه السدود إلى تغطية أجزاء كبيرة من اليابسة التي كانت تستخدم للزراعة والاستيطان، وتسربت من الأرض أملاح وعناصر سامة لونت المياه، وتضررت أنظمة الأنهار التي كانت تقيم مناعة ذاتية تحافظ على المياه عذبة نظيفة وتقتل الميكروبات، وتدهورت خصوبة الأراضي الزراعية بسبب انحباس الطمي في السدود، وتآكلت شواطئ البحار لأن مصبات الأنهار كانت تزودها بالطمي الذي يقيم حاجزًا صلبًا أمام أمواج البحر، وهاجرت أسماك كثيرة كانت تأتي إلى الشواطئ بحثًا عن الغذاء في الطمي الذي يلقيه النهر في الشاطئ، حتى أن خسائر الصيد في مصر بسبب السد العالي تقدر بثمانية عشر ألف طن من السردين سنويًا.

والجدير بالاعتبار أن هذه التنمية الأصلية لا تضيف تكاليف ونفقات على المجتمعات والدول، كما أنها تنسجم مع اتجاهات الدول في التخفيف عن الحكومات

وإسناد الأدوار الأساسية للمجتمعات نفسها.

لقد أدت استعارة أنماط مستوردة في العمارة إلى نزف كبير في الموارد ومصادمة للبيئة والطبيعة، وثقافة الناس أيضًا، ومعاناة كبيرة في السكن من حيث القدرة على الحصول على مسكن ملائم.

يستطيع الناس أن يبنوا بيوتهم بأنفسهم كما كانوا يفعلون طوال حياتهم باستخدام البيئة المحيطة، وما زال الناس في دول فقيرة يقيمون بيوتًا واسعة جميلة دون تكاليف تذكر، والأمر نفسه متبع في دول غنية متقدمة كالدول الأسكندنافية، لكن شعوبًا ودولاً أخرى كثيرة في العالم الإسلامي انتقلت إلى أنماط حديثة في السكن وتخطيط الأحياء أدت إلى تكاليف باهظة وخسائر متوالية لم تستطع المجتمعات والدول تحملها، فالأردنيون على سبيل المثال ينفقون 40% من الناتج المحلي على البناء ولكنهم يعانون ربما أكثر من أي بلد آخر من أزمة السكن، وفي الوقت الذي يعجز الإنسان العادي متوسط الحال عن الحصول على مسكن، توجد مئات من البيوت الفارغة التي يتطلب إشغالها تكاليف باهظة لا يقدر عليها الناس.

وتجد في أحياء راقية بالغة الترف، أنفق الناس فيها المليارات على بناء بيوتهم، وصنفت الدولة فئات الملايين على مرافقها وخدماتها الأساسية، ولكن لأنها اختطت على أساس تحدي الطبيعة ومناطحة الجغرافيا، تعاني من مشكلات مزمنة وفشل حاد، فمجاري الصرف الصحي لا تعمل غالبًا، وتتحول الشوارع إلى مجاري مكشوفة وقذرة.. ولأن البيوت والطرق والأحياء بنيت في الأودية وسفوح الجبال والسهول الزراعية دون مراعاة للطبيعة الجغرافية للأرض، فإن الأمطار والفيضانات تجرف في كل عام الناس والبيوت.

هذه البيوت والمدن التي تبنى في كل مكان دون مراعاة لاعتبارات التزود بالماء وملاءمة الأرض للبناء أو الزراعة، تلتزم الدولة بإيصال الماء إليها، فتستنزف الموارد المائية

وتحرم منها أصحابها الأصـــــليين، وتنفق الكثير على ضخها لتصل إلى أماكن معاكسة لطبيعة مسارها، وتبنى شبكات هائلة لنقلها.. وفي الأردن على سبيل المثال، تنفق الدولة أكثر من ثلاثين مليون دولار ثمن الوقود اللازم لتشـــــغيل أجهزة ضخ المياه..وتحتاج شبكة المياه التي يتسرب منها أكثر من 60% من المياه لأنها متآكلة، إلى أكثر من خمسمائة مليون دولار إلى إصلاحها.. وتوقفت وسائل جمع المياه التقليدية كالآبار والبرك والقنوات، لأن الشبكات كانت بديلاً أكثر راحة.. واليوم فقد الناس وسائلهم التقليدية، ولا تفي الشبكات الحديثة باحتياجاتهم، وتشكل المياه همًا أساسيًا مرعبًا للحكومات والناس.

■ **التقنية ليست آمالاً ولا معجزة:**

أنشأ خمسة عشر عالمًا أردنياً يعملون في الجامعات والمعاهد العلمية في الأردن شركة تصنع المستحضرات الطبية، وحظيت الشركة بدعم المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، وحصلت على شهادة الآيزو 9002 في إنتاج 127 مستحضرًا تستخدم للكشف الطبي مثل السكري والحمل ونسبة الأملاح والعناصر والأجسام المضادة في الدم، وهذه المواد تنتج محليًا بكل مدخلاتها، وتسوق في الأردن ودول أخرى كثيرة.

وأحد هؤلاء العلماء هو د. عبد الحميد القضاة الذي تخرج في جامعة مانشيستر ببريطانيا، وكان قد أجرى ونشر بحوثًا وظفت على نطاق تجاري لإنتاج علاج السكري من الأشجار الحرجية التي تنمو في الأردن (البطم والبلان)، وكانت مجلة الأمة القطرية قد أجرت أيام صدورها حوارًا موسعًا معه حول استخدام الموارد والفرص المحلية في التقنية الطبية وغيرها.

وكان الأردن يستورد من هذه الكواشف ما قيمته ثمانية ملايين دولار، وتقدر مستوردات الوطن العربي من هذه المستحضرات بحوالي خمسمائة مليون دولار، علمًا بأن العالم العربي يستورد 88% من المستلزمات الصحية.

إن الجديد الملفت في تجربة د. القضاة وزملائه هو منهج توظيف الممكن والسعي في نجاحات صغيرة متراكمة، وليس البحث عن الآمال الكبار والمعجزات، فالتقنية برأيه عملية تنموية وتربوية وتدريبية يتولى مسؤوليتها شبكة من المؤسسات والمجتمع والحكومة وحتى الأسر والعائلات.

وأعجبني إعلان تثقيفي نشر في الصحف تعده شركة أردنية أمريكية بتمويل من وكالة الإنماء الأمريكي (USAID)، تستهدف هذه الحملة التثقيفية تحسين وإتقان المهن والصناعات والمهارات، واتخذت شعارًا هو حديث الرسول ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلا أَنْ يُتْقِنَهُ**»[1].

عرض الإعلان تحت عنوان: «لنتعرف على أحد هؤلاء» تجربة مواطن متخصص بإصلاح الثقوب والعيوب في الملابس، وهي مهنة تعلمها فؤاد آغا من والده الذي بدأ عمله قبل خمسين سنة، ويعلمها هو اليوم لأبنائه، وأخوته الصغار الذين يشاركونه العمل، وكيف تسعى هذه العائلة في صناعة اسم وسمعة ترتبط بالإتقان والإخلاص للعمل والاستمتاع به، وهي تقاليد تقنية وتربوية عرفت بها اليابان وعائلات تجارية في الشام ومصر وأنحاء كثيرة من الوطن العربي والإسلامي، ويمكن أن تكون هذا التقاليد أساسًا للنقابات والجمعيات لتطور مهنها وتحافظ عليها وتحميها.

(1) أخرجه أبو يعلي عن عائشة، رضي الله عنها.. وصححه الشيخ الألباني، رحمه الله. انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة، 106/3.

ومن الحالات التي عرضتها هذه الحملة التثقيفية تجربة فتاة جامعية تخرجت في مجال علم الاجتماع، واستطاعت أن توائم بين ثقافتها التربوية والاجتماعية التي تلقتها في الجامعة وبين خبرات عائلتها الممتدة من جدها في مجال النجارة، فتنتج (إلهام العكر) الألعاب والوسائل التعليمية للأطفال من مادة الخشب، وهي توفر اليوم للمدارس ومؤسسات التعليم وسائل تعليمية مصنوعة من الخشب المتين الذي يتحمل استخدام الأطفال، ودون تكاليف كبيرة، حيث تجمع الأخشاب الزائدة والمواد التي لم تكن تستخدم في شيء نافع، إضافة إلى ما يلتزم من أخشاب أخرى بالطبع، وتسعفها دراستها الجامعية في الابتكار والتنسيق مع المشرفين التربويين والطبيين والنفسانيين لتعميم وتنفيذ التقنيات التعليمية والتربوية.

يمكن إنجاز الكثير في التقنية لو استعيرت مثل هذه التجارب وجرى تعميمها بحيث تستطيع الصناعات الوطنية أن تحقق قدرًا من الجهود يمكنها من منافسة غيرها والتفوق عليها، أو توظيف الموارد والفرص المتاحة لإنتاج بدائل معقولة عن السلع والاحتياجات التي تستورد.

الواقع العربي والإسلامي في مجال إنتاج الدواء والغذاء مرعب وينذر بخطر كبير، والحل عملي وممكن لإنتاج معظم هذه الاحتياجات.. وليس المطلوب البدء بالأعمال التي تتطلب مستوى متقدمًا في التقنية أو مهارات معقدة، ولكن المهارات المتاحة يمكن أن تنتج الكثير مما نستورده.

لقد تضاعفت الجامعات العربية على نحو سريع، بعدما كانت في أوائل التسعينيات أقل من مائة، ويوجد حتى عام 1994م حوالى 346 معهدًا تقنيًا، ولا بد أنها اليوم تزيد على الخمسمائة معهد، وهي مؤسسات يمكن أن تفعل الكثير، وبخاصة أن التعليم انتشر كثيرًا وأصبح ثمة قاعدة أساسية للبناء التقني، ولكن الباحث العربي لا

يزال ينتج أقل من 10% من نظيره في بلدان أخرى، وهذا أمر محير يجب ألا يرتبط تفسيره فقط بضعف الإمكانات والمؤسسات.. وقد تراجع الإنفاق على البحث العلمي خلال عشر سنوات من 0.31% من مجموع الدخل القومي إلى 0.27%، في الوقت الذي ارتفع هذا المعدل في الدول النامية من 0.32% إلى 0.45%، علمًا بأن إسرائيل تنفق أكثر من 3% من مجموع دخلها القومي على البحث القومي.

ليس المطلوب تدفق الاستثمارات الكبيرة وبناء المصانع في الوطن العربي، ولكن الأفضل بناء مشروعات صغيرة ومتوسطة بتكلفة معقولة، توظف الخبرات والمهارات التي تحققت في المعاهد أو في المؤسسات القائمة أو تناقلتها العائلات.. وليس المطلوب من الحكومات أن تمول هذه المشروعات ولكن مساعدتها بالحصول على التدريب واعتراف مؤسسات المواصفات والمقاييس، والبحث عن المصادر المحلية في التصنيع وتحسين قدرات الصيانة.

لقد أثبتت المشروعات المبنية على آمال كبيرة فشلها، لأنها أرادت الوصول قسرًا إلى حالة تقنية متقدمة.. وفي الوقت نفسه فإن تشجيع حراك المجتمع أو تركه يفعل ويتقدم نحو مصالحه في حالة وسط أو مواءمة بين التدخل الحكومي والخصخصة، بحيث يتعاون القطاع الخاص ورأس المال الأهلي مع العمل العام والتعاوني والتسهيلات الإدارية والقانونية، ستؤدي مع الزمن إلى تقليص الفجوة التقنية وتحقيق بنى وقواعد أساسية تمكن المجتمعات والدول من استيعاب مشروعات أخرى أكثر تطورًا وتعقيدًا.

الأمة المسلمة تمتلك اليوم الكثير لو أنها فقط تعرف ماذا تملك، وماذا تريد، وماذا يجب أن تحقق، وما يمكنها أن تحقق، وتميز ما بين ما يمكن تحقيقه وما لا يمكن، وترتيب هذه الإمكانات في متوالية بسيطة يتحرك بها المجتمع والمؤسسات والشركات.

■ **الإعلام أداة نهضة وتقدم:**

يبدو من نافلة القول الحديث عن أهمية الإعلام، وقد تقدمت وسائل الإعلام ومؤسساته وبخاصة في مجال الإعلام الفضائي وشبكات الإنترنت، حيث أمكن تغطية الكرة الأرضية بالرسائل الإعلامية وإيصالها إلى أي شخص في أي مكان بالصوت والصورة، وإمكانية التحاور وتبادل الرأي والحصول على معظم المعلومات على قدم المساواة «تقريبًا» بين جميع الناس.

وتحتاج الأمة المسلمة اليوم إلى منظومة عمل إعلامي تفعّل هذه المؤسسات وتجعلها في سياق النهضة والإصلاح وليست أداة هدم وإفساد، والعمل على ربط العمل الإعلامي بالدعوة الإسلامية ليكون صاحب رسالة مبنية على الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والتأثير في الناس على نحو يفعّل الموارد والإمكانات المتاحة ويحشد كل الطاقات للبناء والتنمية.

وحتى يكون الإعلام في موضعه الصحيح في شبكة النهضة والإصلاح، فإنه مطلوب منه:

1- الشمول:

شمول في الرسائل والوسائل، وشمول في المستقبلين، فالعمل الإعلامي منظومة متكاملة تستوفي صيغًا وشرائح ووسائل كثيرة..

وشمول في المعالجة والاهتمام والتغطية: اقتصاد، سياسة، ثقافة، تنمية، سكان..

2- النسبية:

أ- نسبية الخطأ والصواب، وذلك يعني أن ثمة ما هو أكثر صوابًا وخطأ وكمالاً، وجواز تعدد الصواب، واختلاف مراتب الخطأ، ويقتضي ذلك بالضرورة إفساح المجال للآراء ووجهات النظر المختلفة مهما تباينت..

ب- نسبية الأداء والإنجاز والكمال، ويقتضي ذلك بالضرورة البحث المستمر عن الأكثر صوابًا وكمالاً، والسعي الدائم للاقتراب من الصواب والأفضل، باعتباره هدفًا مثاليًا يصعب، بل يستحيل الوصول إليه، لكنه يظل هاجسًا يدفع إلى التطوير والحوار والمراجعة.

3- التراكم والاستيعاب والإبداع:

الإحاطة ببرامج وأعمال إعلامية أخرى وسابقة ورصدها ومتابعتها، وإخراج عملنا الإعلامي وفق ما يطور المشروع الإعلامي كله، ويسد النقص ويحقق الاحتياجات ويميزه عن غيره.

4- التكامل والتنسيق:

أ- تحديد إنجازات المؤسسات الأخرى ودورها ومهماتها، ووضع العمل الإعلامي في سياق العمل العام وفي مواقع تمنع التكرار والازدواجية، أو حدوث فراغ أو تقصير.

5- التخصص:

أ- السعي في استيفاء التخصصات والاحتياجات.

ب- توزيع الأدوار والأعباء وفق الاستعدادات والتخصصات.

6- اعتبار التغير المستمر في المعلومات والأحداث والتقنيات، ويقتضي ذلك بالضرورة الإحاطة الدقيقة والشاملة بمجالاته ومهنه، والتعليم المستمر وإعادة التأهيل وفق المتغيرات المستمرة.

7- التفكير المستقبلي الدائم في الأحداث التي تشمل السياسة والتقنية والحضارة والمجتمعات، وحالة التطور المستمر المذهل في مدخلات حياة الناس

واقتصادهم وتعليمهم، أو ما يطلق عليه (عصر المعلومات) أو (حضارة المعلومات).

8- **الاهتمام بـ (الآخر)**، فكرًا ومؤسسات وبرامج ومواقف، واستحداث التعامل المستمر معه ترجمة أو تنسيقًا أو استيعابًا أو مواجهة.

9- المرحلية:

أ- تحديد المراحل وفهمها واستيعاب علاقاتها المتدرجة والمتداخلة.

ب- التعامل مع المرحلة بما يلائمها، وتحديد أولوياتها واحتياجاتها.

10- الموازنة:

أ- بين الطموح والممكن.

ب- ما يجب تغييره أو تحقيقه، وما يمكن تغييره أو تحقيقه.

11- السعي في اكتساب أصدقاء ومؤيدين، أو تحييد الناس وتجنب استعدائهم على أقل تقدير، بما في ذلك الغرب، رسميًا وشعبيًا.

12- المعالجة التفصيلية للقضايا والموضوعات والابتعاد عن التعميم، أو التأييد أو المعارضة المطلقة.

13- تجنب الاتهام والشتم والتعرض بالتجريح للحكومات أو المؤسسات أو الأشخاص، ولا يمنع ذلك من الانتقاد والمعارضة في إطار التحليل والدراسة.

14- الاعتماد قدر الإمكان على حشد الأدلة والمعلومات والبيانات من جميع المصادر، المحايدة منها خاصة.

15- ثمة موضوعات وقضايا تزداد أهميتها لدرجة أنها أصبحت موضع اهتمام العالم كله، وقد تحكم في المستقبل العلاقات الدولية وربما الحروب، كقضايا البيئة،

والسكان، والتوطين، والثقافات، والتنمية البشرية، ولنلاحظ مثلاً مؤتمرات القمة العالمية: «ريو (92) قمة الأرض، القاهرة (94) السكان والتنمية، كوبنهاجن (95) التنمية الاجتماعية، اسطنبول (96) التوطين والإسكان».

■ **الدعوة الإسلامية في عصر المعلومات:**

تتشكل اليوم قناعة لدى القادة والمفكرين وكثير من الناس أن العالم على أعتاب مرحلة جديدة سببها تقنية «المعلومات والاتصالات»، تتغير فيها جذريًا موازين القوى والاقتصاد والتجارة ومنظومة الحياة والقيم.

وقد لقيت الدراسات التي تبشر بهذا التحول إقبالاً واهتمامًا كبيرًا، وكان أشهرها (الموجة الثالثة) لألفن توفلر، إذ بيع من الطبعة الأولى من الكتاب عشرة ملايين نسخة.. ويعتقد (توفلر) أن البشرية تدخل المرحلة الثالثة أو الموجة الثالثة في مسارها بعد موجتي الزراعة والصناعة، وهي مرحلة تنطوي على أنماط جديدة من الحياة والمجتمعات تختلف جذريًا عما سبقها.

وأصدر عالم الاجتماع الياباني (يونيجي موسودا) كتابًا بعنوان: (مجتمع المعلومات القادم) يتنبأ بمجتمع ياباني جديد في أشكاله وتنظيماته ومؤسساته وأدوار أفراده وحكامه ونسق القيم والمعايير التي تولد الغايات وتحكم العلاقات بين الأفراد والمجتمع والمؤسسات.

وأصدر المجلس الوطني للثقافة والآداب في الكويت كتاب (العرب وعصر المعلومات) للدكتور نبيل علي الذي يعتقد أن الأمة وضعها عصر المعلومات الجديد أمام مخاطر التبخر والانقراض أو تحدي التقدم والنهوض.

ومن أكثر قادة (إسرائيل) اقتناعًا بطبيعة المرحلة الجديدة هو شمعون بيريز الذي

أصدر مجموعة دراسات منها (مرحلة جديدة لا مكان فيها للمتخلفين ولا عذر للجهلة)، و(مارشال الشرق الأوسط)، و(إسرائيل على عتبة القرن الحادي والعشرين)، إضافة إلى كتابه المشهور (الشرق الأوسط الجديد)، ويقترح فيها بيريز تصورًا جديدًا للحياة والعلاقات في الشرق الأوسط مبنية على تغيرات مهمة.

وقد سئل بيريز إثر إعلان واشنطن (الاتفاق الأردني –الإسرائيلي): هل تخلت إسرائيل عن مشروع (إسرائيل الكبرى)؟ فقال: إسرائيل الكبرى تقنيًا واقتصاديًا وليس جغرافيًا.

لقد بدأ الفعل الحضاري للإنسان عندما تحول من الصيد والرعي إلى الزراعة، فقد رافق ذلك الاستقرار وبناء القرى والحواضر ونشوء الحضارات والتشريعات والفكر والفلسفة، وكان محور القوة الإنسان بعقله وحكمته وشجاعته وقوته الجسدية، واستقرت البشرية على ذلك أكثر من سبعة آلاف سنة حتى اكتشفت الآلة البخارية والطباعة ثم الثورة الصناعية في القرن السابع عشر، فتغيرت الحضارة والحياة والاقتصاد إذ أصبحت الآلة مدخل التفوق العسكري والإنتاج.

ومنذ ظهور أول كمبيوتر عام 1948م حتى نهاية الثمانينيات –أي خلال أربعين سنة فقط – حدثت نقلات وثورات في التقنية، وانتقلت الصناعة والتجارة إلى آفاق جديدة، حتى أن الناتج العلمي لصناعة المعلومات (الكمبيوتر والاتصالات والإعلام) يقترب من ألف مليار لتكون أول صناعة في التاريخ تحقق (التريليون).

وانتشرت تطبيقات صناعة المعلومات في كل اتجاه ومجال، للحياة في المصانع والحقول والمنازل ومكاتب الإدارة وسفن الفضاء وفصول الدراسة وغرف العمليات، وبمستويات من التطبيق تراوح بين المهارات الدنيا وتصل إلى أدقها وأعلاها، كالترجمة ومعالجة المعلومات وتشخيص الأمراض وقراءة الخرائط والتدريب، والتعليم الذاتي،

والتسلية...

إن هذه التطبيقات الجديدة في التقنية ستنتقل بحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والعلمية إلى آفاق جديدة، وستطرأ عليها تغييرات جوهرية فينقرض جزء منها وتزداد أهمية أجزاء أخرى، وتتغير صيغ الإدارة والعلاقات والقيم والهياكل والبنى التنظيمية والاجتماعية والتشريعات والأنظمة.

فالعمل تغيرت طبيعته وأهميته، فكان توزيعه مثلاً في أمريكا حتى أوائل القرن العشرين كما يلي: معلومات 8%، صناعة 16%، زراعة 42%، وصارت نسبة العمالة في مجال الصناعة في الأربعينيات 40%، (لاحظ انتقال الأهمية من الزراعة إلى الصناعة).. وفي 1980 كان توزيع العمالة: معلومات 45%، صناعة 20%، زراعة 4%، (انتقلت الأهمية من الصناعة إلى المعلومات).

ويقصد بالعمالة في مجال المعلومات: أعمال الكمبيوتر والاتصالات والنشر والإعلام والتخطيط ونمط المعلومات والتأليف..

وهو توزيع سيؤثر بالطبع على اتجاهات التعليم والتدريب لتلائم تحولات العمل واحتياجاته، فمثلاً لم يعد بإمكان 30% من المدراء في أوروبا وأمريكا إحراز ترقيات بسبب عجزهم عن استخدام الكمبيوتر.

وأتاحت تقنية المعلومات تدفقًا هائلاً في المعلومات (انفجار المعلومات)، وإمكانية تحصيلها، حتى أنه ينشر في العام الواحد أكثر من مائة مليون صفحة، وهو تدفق يشكل تراكمًا في العلم والمعرفة واستدراكًا حتى أن عالمًا مثل (أميليو سيريجر) الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء يقول: (أجد من المستحيل علي مراجعة كل ما يكتب عن الميزونات- أحد مكونات الذرة).

وهو تدفق يغير العلوم والمعارف والمعلومات بسرعة تجعل نصف ما تعلمه

المهندس عفى عليه الزمن خلال خمس سنوات، وتجعل التعليم المستمر وإعادة التأهيل جزءًا مستمرًا وضروريًا من برامج المؤسسات والأفراد.

وبانتشار المعلومات وسهولة الحصول عليها (الأقمار الصناعية، شبكات الاتصال) تصعب وقد تستحيل أعمال الرقابة وضبط المعلومات وتبادلها، وربما يفسر هذا التحولات نحو الديمقراطية والانفتاح في الاتحاد السوفياتي (سابقًا) وأوروبا الشرقية.

لقد أصبحت المعلومات مصدر القوة الأساسية، وستكون معيارًا اجتماعيًا ووسيلة ارتقاء ومردًا اقتصاديًا، وتتأكد من ثم قيمة احترام الملكية الفكرية، والحرص على البيانات والأمانة العلمية.

وأدى تحول التقنية من محاكاة الجسد والعضلة إلى محاكاة الذهن والعقل إلى تغيير في ترتيب أهمية العلوم، فكان تطوير الصناعة يعتمد على الفيزياء والرياضيات وتطبيقاتها الهندسية، ولكن تقنية المعلومات زادت أهمية الإحصاء والاحتمالات وعلم الحياة وعلم النفس واللغة والاجتماع لإعادة وتطوير فهم الإنسان والعقل.. فبرامج الذكاء الاصطناعي تعتمد على مقدرة الإنسان على ضبط هذه العلوم وتحويلها إلى قواعد ومناهج وقوانين كالفيزياء والرياضيات، وقد بدأ هذا يتحقق بالفعل وبخاصة في مجال اللغويات.

وبما أن الإنسان يتعلم كل لحظة ويزداد علمه ويعيد النظر باستمرار فيما تعلم، فسيتجه العلم باتجاه التعلم الذاتي والنسبية دون التفات إلى الحقائق المطلقة، وتتحول خصائص الحياة والعمل والعمران من الديمومة والثبات إلى التغير والزوال والجدة.

ولا يمكن الفراغ من رصد متوالية التغيير ومسارات الحضارة والمجتمعات، ولكن الغرض تأكيد وجاهة السؤال الذي يقتضيه العنوان: إلى أين يتجه العمل الإسلامي؟

لقد أصبحت مداخل التأثير والتوجيه متنوعة ومعقدة، منها الصحف المتطورة والقنوات الفضائية وشبكات المعلومات.. وسيؤدي الغياب عنها إلى شلل وتراجع وانحسار.

وازدياد أهمية المعلومات وقيمتها يعني أن تكون قواعد البيانات ومراكز البحوث والدراسات محورًا أساسيًا في العمل، لأجل الإحاطة بمدخلات العمل والتخطيط والقرار الصائب الراشد.

ويكون التدريب وإعادة التأهيل لعناصر العمل وفق هذه الاحتياجات جزءًا رئيسًا من برامج العمل ومواضع الإنفاق والموازنات.

مؤشرات التنمية البشرية في العالم الإسلامي بالمقارنة مع غيره (١٩٩٩م)*

المؤشر / الإقليم	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	جميع البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
قيمة دليل التنمية البشرية	٠,٣٨٦	٠,٦٣٦	٠,٤٦٢	٠,٦٨٣	٠,٥٨٦	٠,٩١١	٠,٧٧٢
معدل الأمية بين البالغين (٪)	٤٢	٤٢,٨	٤٩,٥	١٣,٢	٢٩,٦	١,٤	٢٢,٤
سكان لا يحصلون على مياه مأمونة (٪)	٤٨	٢١	١٨	٣٥	٢٩	---	---
سكان لا يحصلون على خدمة صحية (٪)	٤٨	١٣	٢٢	١٥	٢٠	---	---
سكان لا يحصلون على صرف صحي(٪)	٥٥	٣٠	٦٤	٤٥	٥٨	---	---
أطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن (٪)	٣٠	١٧	٥٠	٣٤	٣٠	---	٣٠
أطفال لا يصلون إلى الصف الخامس (٪)	٣٢	٧	٣٥	١٧	٢٢	١	٢١
العمر المتوقع بالسنوات ١٩٦٠	٣٩,٣	٤٥,٥	٤٣,٩	٤٥,٣	٤٦	٦٨,٦	٥٠,٢
١٩٩٥	٥٠,٦	٦٣,٥	٦١,٨	٦٤,٧	٦٢,٢	٧٤,٢	٦٣,٦

(*) البيانات الواردة في الجدول مستمدة من تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (١٩٩٩م).

الإقليم / المؤشر	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	جميع البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
معدل وفيات الرضع لكل (١٠٠٠) مولود حي							
١٩٦٠	١٦٦	١٦٦	١٦٣	١٢٧	١٤٩	٣٩	١٢٩
١٩٩٦	١٠٤	٥٥	٧٤	٤٨	٦٥	١٣	٦٠
أطفال يعانون من نقص الوزن دون سن الخامسة (٪)							
١٩٧٥	٣١	٢٠	٦٨	٤٦	٤٠	ـــ	ـــ
١٩٩٠-١٩٩٧	٣٠	١٧	٥٠	٣٤	٣٠	ـــ	٣٠
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (٪)							
١٩٧٠	٣١	٣١	٣٢	٦٦	٤٨	ـــ	ـــ
١٩٩٥	٥٧	٥٦	٥١	٨٧	٧٠	٩٩	٧٨
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بالدولار							
١٩٦٠	٩٩٦	ـــ	٦٩٨	٧٣٢	٩١٥	ـــ	ـــ
١٩٩٥	١٤٠٧	ـــ	١٧٢٤	٣٨٥٢	٣٠٦٨	١٦٣٣٧	٥٩٩٠
الأطفال البالغون من العمر سنة ومحصنون							
ضد السل (٪)	٧٠	٩١	٩٤	٩٤	٨٩	٩٢	٨٩
ضد الحصبة (٪)	٥٦	٨٣	٧٩	٨٦	٧٩	٨٦	٧٩

الإقليم / المؤشر	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	جميع البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
حالات الإيدز لكل (١٠٠٠٠٠) فرد	١١٫٢	٠٫٤	٠٫١	٤	٣٫٥	٥	٣٫٩
حالات السل لكل (١٠٠٠٠٠) فرد	٨٤٫٢	٦٠٫٥	١٠١٫٦	٨٧٫٤	٦٨٫٦	٢٧٫٦	٥
حالات الملاريا لكل (١٠٠٠٠٠) فرد	ـــ	١٢٥	٢٢٦	١٫٠٠٨	٩٥٤	ـــ	ـــ
استهلاك السجائر لكل بالغ (١٩٧٠-١٩٧٢)	١٢١	١٥٩	١٣٤	١٤٧	١٦٠	٩٠	١١٥
عدد الأطباء لكل (١٠٠٠٠٠) فرد	١٦	١٠٧	٤٤	١٩	٧٦	٢٨٧	١٢٢
عدد الممرضات لكل (١٠٠٠٠٠) فرد	٧٨	١٨٠	٢٤	٧٥	٨٥	٧٨٠	٢٤١
المعوقون (٪)	ـــ	٢	٠٫٨	١٫٧	٢٫٦	ـــ	ـــ
الإنفاق العام على الصحة (كنسبة مئوية) ١٩٦٠	٠٫٧	١	٠٫٥	٠٫٥	١	ـــ	ـــ
١٩٩٠	٢٫٤	٢٫٩	٢٫٩	١	٢	ـــ	ـــ
نصيب الفرد يومياً من إمدادات السعرات الحرارية ١٩٧٠	٢٢٢٥	٢٢٠٦	٢٠٩٤	١٩٥٧	٢١٣١	٣٠١٦	٢٣٣٧
١٩٩٥	٢٢٣٧	٢٩٠٣	٢٣٨٥	٢٥٣٣	٢٥٧٢	٣١٥٧	٢٧٠٢

الإقليم / المؤشر	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	جميع البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الأغذية (١٠٠=١٩٨٠)	٩٩	١٠٦	١٢٢	١٢٧	١٣٩	١٠٣	١٣٢
الإنفاق العام على التعليم							
١٩٨٥	٥٫٢	٥٫٧	٣٫٣	---	٤٫١	٥٫١	٤٫٩
١٩٩٥	٦٫٣	٥٫١	٣٫٦	---	٣٫٨	٥٫٢	٤٫٩
القوى العاملة (كنسبة مئوية من مجموع السكان)	٤٤	٣٤	٤٢	٤٨	٤٨	٤٩	٤٨
القوى العاملة في الزراعة							
١٩٧٠	٧٨	٦١	٧٣	٧٠	٧٢	١٨	٥٦
١٩٩٠	٦٧	٣٩	٦٢	٥٩	٦١	١٠	٤٩
القوى العاملة في الصناعة							
١٩٧٠	٨	١٤	١٢	٩	١٢	٣٨	١٩
١٩٩٠	٩	٢٢	١٦	١٤	١٦	٣٣	٢٠
القوى العاملة في الخدمات							
١٩٧٠	١٤	٢٥	١٥	٢١	١٧	٤٥	٢٥
١٩٩٠	٢٥	٣٩	٢١	٢٧	٢٣	٥٧	٣١
أجهزة الراديو لكل (١٠٠٠) شخص	١٦٦	٢٦٤	٨٨	١٥٦	١٨٥	١٠٠٥	٣٦٤
أجهزة التلفزيون /(١٠٠٠)	٣٥	١٣٨	٥٥	١٥٠	١٤٥	٥٢٤	٢٢٨

الإقليم / المؤشر	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	جميع البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
كمية ورق الطباعة والكتابة المستهلكة بالطن /(١٠٠٠)	١٫٦	٢٫٩	١٫٩	٦٫٨	٥٫٢	٧٨٫٢	٢٠٫٩
خطوط الهاتف الرئيسية لكل (١٠٠٠)	١٢	٤٩	١٦	٢٩	٣٩	٤١٤	١٢٢
خطوط الهاتف العمومية لكل (١٠٠٠)	٠٫٢	٠٫٤	٠٫٢	٠٫٦	٠٫٧	٣٫٧	١٫٤
عدد الحواسيب الشخصية لكل (١٠٠٠) شخص	----	٥٫٧	١٫٢	٨٫٣	٦٫٥	١٥٦٫٣	٤٣٫٦
الدين الخارجي: ببلايين الدولارات	٢٢٤	١٥٨	١٧٣	٢٧٨	١٥٨٣	----	----
نسبة الصادرات إلى الواردات	٦٠	٩٦	٧٣	٩٦	٩١	١٠٢	----
سكان الحضر:							
١٩٧٠	١٩	٣٩	٢٠	٢٠	٢٥	٦٧	٣٧
١٩٩٥	٣٢	٥٤	٢٨	٣٣	٣٧	٧٤	٤٥
٢٠١٥	٤٤	٦٦	٣٨	٤٦	٤٩	٧٩	٥٥
سكان المدن التي يتجاوز عدد سكان كل منها ٧٥٠٠٠٠ نسمة:							
كنسبة مئوية من السكان	١٢	٢٢	١٢	١٠	١٦	٣٠	١٩
كنسبة مئوية من سكان الحضر	٣٨	٤٠	٤٣	٣١	٤١	٤٠	٤١

الإقليم / المؤشر	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	جميع البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
عدد السكان التقديري:							
١٩٧٠	٢٦٨٫٢	١١٩٫٩	٧٤٠٫٧	٢٨٩٫٤	٢٦١٦٫١	١٠٤٣٫٥	٣٦٥٩٫٦
١٩٩٥	٥٤٣٫٤	٢٤١٫٦	١٢٩٣٫٣	٤٨٦٫٩	٤٣٩٤	١٢٣٣٫١	٥٦٢٧٫١
٢٠١٥	٩١٩٫٧	٣٧١٫٨	١٧٦٨	٦٣٦٫٤	٥٨٩٢٫٢	١٢٩٤٫٧	٧١٨٦٫٩
معدل نمو السكان:							
١٩٧٠-١٩٩٥	٢٫٩	٢٫٨	٢٫٣	٢٫١	٢٫١	٠٫٧	١٫٧
١٩٩٥-٢٠١٥	٢٫٧	٢٫٢	١٫٦	١٫٤	١٫٥	٠٫٢	١٫٢
تاريخ تضاعف السكان	٢٠٢٠	٢٠٢٣	٢٠٣٤	٢٠٣٨	٢٠٣٧	٢٢٢٣	٢٠٤٦
معدل المواليد الأولي	٤٣٫١	٣١٫٩	٢٨٫٢	٢٥٫٠٤	٢٦٫١	١٢٫٦	٢٣٫٢
معدل الوفيات الأولي	١٤٫٩	٧٫٧	٩٫٢	٧٫٧	٨٫٧	١٠٫١	٩
نسبة الإعالة	٩٣٫٢	٧٧٫٢	٧٠٫٢	٦٣٫٤	٦٣,٩	٥٠٫٥	٦٠٫٨
معدل الخصوبة الإجمالي	٦	٤٫٤	٣٫٥	٣	٣٫٢	١٫٧	٢٫٩
المعدل السنوي لنمو سكان الحضر: ١٩٧٠-١٩٩٥	٥	٤	٤	٤	٤	١	٣
١٩٩٥- ٢٠١٥	٤	٣	٣	٣	٣	١	٢
مساحة الأرض (بملايين الهكتارات)	٢٠٥٥	١١٨٦	٥٧٥	٤٣٦	٧٤٩٥	٥٣٥٤	١٢٨٤٩
الغابات وأراضي الغابات (كنسبة مئوية من مساحة الأرض)	٢٣	٤	١٤	٥٠	٢٦	٢٨	٢٧

الإقليم / المؤشر	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	جميع البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
نصيب الفرد من الموارد المائية الداخلية المتجددة (بالأمتار سنويًا)	٦٢٨٣	٥٤٦	٢٨٥٤	١١٨٩٥	٥٩٧٥	١٠٨٠٤	٦٩١٨
المسحوبات السنوية من المياه العذبة (٪من الموارد المائية)	١٫٥	١٤٠٫٢	١٦٫٤	٢	٦٫٣	٩٫٥	٧٫٣
نصيب الفرد (بالأمتار المكعبة)	١٣٢	٩٢٦	٦٥٨	٣١٥	٤٩٦	١٠٦٩	٦٢٦
الزراعة: (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	١٨	---	٢٩	١٤	١٤	٣	٥
الصناعة: (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٣١	---	٢٧	٣٩	٣٦	٣١	٣٣
الخدمات: (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٥٢	---	٤٣	٤٧	٤٩	٦٦	٦٣
الناتج القومي الإجمالي (ببلايين الدولارات)	٢٧٦	٤٠١	٤٢٦	٦١٧	٤٧٤٥	٢٢٣٣٢	٢٧٠٧٧
متوسط معدل التضخم السنوي ١٩٨٥-١٩٩٥	٢٤٫٣	---	٩٫٦	١٧	١٢٧٫٤	٩٫٥	٢٨٫٦
١٩٩٥	٥٢٫٨	---	١٧٫٣	٨٫٥	٢٤٫٢	٩٫١	١٢٫١
معدل نمو الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٠٫١	---	٣٫٧	٢	٣٫٢	٢٫٣	٢٫٥